شاهد ملك!

٧

فجأة .. دخل القضية .

فجأة .. خرج من القضية .

بدون مقدمات تردد اسمه بين قفص المتهمين ومنصة المحكمة ومقاعد المحامين . وبدون أى نتائج قانونية خرج من القضية كما تخرج الشعرة من العجين .

هو ضابط مهندس برتبة مقدم فى الجيش المصرى اسمه بالكامل ممدوح محرم حسن أبو جبل .. وشهرته ممدوح أبو جبل . والاسم غير معروف تقريبا لغير الذين تابعوا القضية .. لكنه كان بمثابة اللغز بالنسبة للذين تابعوا القضية .. لم يأت اسمه على لسان خالد الاسلامبولى رغم سؤاله عنه أكثر من مرة .. ولم تأت سيرته فى أقوال عبد الحميد ، وعطا وحسين أمام النيابة العسكرية .. ولم يشر إليه محمد عبد السلام فرج ، ولا عبود الزمر ، ولا أى شخص من الذين شملتهم التحقيقات .. فى الفترة من ٨ — ٣٠ اكتوبر ١٩٨١ .

لكن ...

فى ٣١ اكتوبر .. بالضبط فى الساعة العاشرة صباحا .. فوجىء كل أطراف القضية بنائب المدعى العام العسكرى (اللواء مختار شعبان) يبدأ التحقيق فيما قيل إنه تقرير مقدم من المقدم ممدوح أبو جبل بتاريخ نفس اليوم .. ٣١ اكتوبر ١٩٨١ .

وبناء على هذا التقرير فتح التحقيق معه .

قال أبو جبل للمحقق :

— إنه بدأ الإلتزام (يقصد الإلتزام دينيا) فى بداية السبعينيات ... أى قبل أحد عشر عاما تقريبا من واقعة اغتيال السادات ... وفى عام ١٩٧٧ بدأ يواظب على خطب ودروس « الدعاة » أمثال الشيوخ كشك والبدرى والمحلاوى وطه السماوى ... واعتنق فكر الحاكمية .

وحسب أقوال أبو جبل : إنه فى شهر مارس ١٩٨١ ، التقى بالملازم أول عطا طايل رحيل ، أثناء تواجدهما معا فى مسجد الوحدة العسكرية التى كان يخدم بها .. وتعرفا .. وتفاهما .. وأحس كل منهما

بالتزام الآخر .. ومن خلال عطا تعرف أبو جبل بمحمد عبد السلام .. ولم يمض الوقت طويلا حتى تعمقت جذور العلاقة بين أبو جبل ومحمد عبد السلام ، وراح كل منهما يزور الآخر زيارات لها معنى .. حتى وصل الأمر إلى حد انضمام أبو جبل إلى جماعة محمد عبد السلام التى عرفت فيما بعد باسم تنظيم « الجهاد » .. وكانت إحدى مهام أبو جبل مد الجماعة بالأسلحة والذخائر التى تحتاجها .

أبو جبل يواصل روايته ... يقول :

ـــ فى ٢٨ سبتمبر ١٩٨١ حضر إليه عطا طايل ومعه ظافر (الاسم الحركى لخالد) وركب معه سيارة عبد الحميد الذى لم يكن يعرفه ، وتوجهوا إلى سكن عبد الحميد ، حيث وجدوا محمد عبد السلام ... بعد ثوان من التحية .. بدأ خالد يتحدث فى خطة الاغتيال .. قال خالد لهم : إنه سيقترب من المنصة بالعربة لمسافة ٢٠ مترا ، ليصوبوا جميعا النيران على الرئيس والنائب وباقى القيادات بتركيز !! .. وما إن انتهى خالد من شرح خطته ، حتى طلب هو وزملاؤه إبر ضرب نار ، وخزنة رشاش بور سعيد .... وانفض اللقاء .. وبعد أيام حضر إليه عطا وطلب منه ١٠٠ جنيه ، سلمه منها ٥٠ جنيها .. وفى نفس اليوم أحضر الذخائر المطلوبة منه من مخلفات العهدة ، وسلمها إلى مندوب جاء اليه من محمد عبد السلام وهو صالح جاهين .

ويقفز أبو جبل فوق الأحداث ..

إنه ـــ كما أضاف ـــ قد وجد ورقة فى بيته مكتوبا عليها « اتصل بأبو ابراهيم » .. وكان ذلك فى يوم عيد الأضحى .. بعد أيام من الاغتيال .

ومن رواية أبو جبل نعرف أن « محمد عبد السلام أخفى عنه كل شىء متعلق بعبود الزمر » .. ومن تلك الرواية ـــ التى جاءت على النحو السابق بسيطة وواضحة ـــ نعرف أنه يدين المجموعة .. أو على الأقل تعطى تلك الرواية الانطباع بأن هناك تنظيما كاملا وراء عملية الاغتيال .. ويدعم هذا الانطباع ، ويؤكده ، قوله المذهل : « إن هناك ضابطا بحريا برتبة مقدم كان من الممكن أن يقوم بتسهيل هروب الإخوة للخارج .... » .

□□

حتى ذلك الصباح ، لم يكن فى أوراق التحقيق ما يشير إلى وجود علاقة بين أبو جبل وحادث الاغتيال .. وكان من الممكن ـــ بالقطع ـــ أن يظل أمره خافيا لو لم يتقدم هو وبنفسه ـــ كما فهمنا ـــ إلى الإدلاء بأقواله .. كشاهد إثبات .. فما الذى جعله يتقدم إلى جهة التحقيق ليقول ما عنده ؟ .. ما الذى أغراه أن يتحول من متهم إلى شاهد ؟ .. ما الذى جعله يضمن أن يخرج ـــ كالشعرة من العجين ـــ من القضية ؟!

إن الدفاع حاول ـــ فيما بعد ـــ أمام المحكمة أن يكشف حقيقته .. وحقيقة من الذى يقف وراءه ؟ .. وقد كان ملفتا للنظر أن التقرير الذى قدم فيه اعترافاته والمؤرخ فى ٣١ أكتوبر لم يتضمن ـــ فى أوراق التحقيق ـــ ساعة تقديمه ، كالمعتاد فى مثل هذه الأحوال .. وخاصة أن التحقيق معه كان فى

نفس اليوم الذى قدم فيه التقرير .. وكان ملفتا للنظر أنه قال فى نهاية أقواله ، لتبرير الأسباب التى دفعته إلى تقديم التقرير :

« أنا أحسست بالذنب ، وندمت على تورطى مع محمد عبد السلام فرج ، وتيقنت أن من واجبى كشف النقاب عن كل ما يتصل بهذا المرض الفكرى لتجنب الأمة هذه الفتن المظلمة ، وإتقاء لإراقة الدماء فى هذا الوطن المفدى وهذا البلد الآمن .. » .

كانت هذه العبارة ــ التى تمتلىء بالبكاء والندم ــ دعوة للتأمل .. ومفتاحا من مفاتيح حل هذا اللغز المفاجىء الذى أضيف إلى باقى ألغاز القضية .

إن من غير المتصور أبدا أن يكون الندم وحماية الوطن المفدى هما السبب فى تحول أبو جبل من متهم إلى شاهد ملك [1] فقد اعترف بتسليم المتهمين إبر ضرب النار ، قال إنها من مخلفات (كهنة) عهدته [2] واعترف أنه دفع ٥٠ جنيها بدلا من ١٠٠ جنيه طلبها منه عطا طايل .

أى إنه لو كان نادما حقا .. وصادقا حقا ، لكان قد أبلغ عن المتهمين فى وقت مناسب .. قبل الاغتيال .. لا بعده كما فهمنا .

ويؤكد ذلك العبارة التى قال فيها : إنه وجد « ورقة مالية مكتوبا عليها أتصل بأبو إبراهيم .. تليفون رقم ... » .. وكان قد أضاف « ولم أتصل وأبلغت ذلك لجهات الأمن الحربى .. » .. فقد كان ذلك فى تاريخ حدده بنفسه .. تاريخ ٨ أكتوبر ١٩٨١ « يوم عيد الأضحى » ! فلو كان هذا التاريخ هو التاريخ الصحيح الذى أتصل فيه أبو جبل بالأمن الحربى ، وهو تاريخ لاحق لارتكابه الجرائم التى أدت لاغتيال رئيس الجمهورية ، فلماذا لم تأت سيرته فى التحقيقات إلا بعد ٢٢ يوما فى ٣٠ أكتوبر ؟ !

إن القانون يعفى المتهم من العقاب لو أدى اعترافه ــ الذى يجب أن يكون قد بادر به ــ إلى كشف أدلة جديدة ، أو متهمين آخرين .. هذا صحيح .. لكن اعترافات وأقوال أبو جبل التى تمت فى ٣٠ أكتوبر ، لم تأت بجديد .. فلم تؤد مثلا إلى إماطة اللثام عن خالد أو عبد الحميد أو عطا أو حسين ، الذين قبض عليهم بعد الاغتيال بدقائق .. ولم تؤد أيضا إلى إضافة أى جديد ــ غير معلوم ــ عن محمد عبد السلام فرج ، أو عن عبود الزمر الذى كان معروفا من قبل حتى للسادات نفسه ، والذى قبض عليه فى ١٣ اكتوبر ، وفتش مسكنه ــ بعد القبض على نبيل المغربى ــ فى ٢٥ سبتمبر .. فلماذا أصبح أبو جبل شاهد ملك (أو شاهد إثبات) رغم عدم انطباق الشروط عليه ؟!

سؤال لا إجابة عليه .. لكنه ــ على كل حال ــ يحمل كثيرا من الغمز والقلق ! !

□□

---

(١) شاهد ملك هو الشخص الذى يكشف أسرار تنظيم كان ينتمى إليه ، وفى العادة يكون بلاغه قبل وقوع الحادث لا بعد وقوعه كما فى هذه الحالة .

(٢) من الغريب أن خالد الاسلامبولى قد احتاط من إبر ضرب النار التى أرسلها أبو جبل ، ولم ينزع الابر الأصلية من البنادق الثلاث التى استعملها عبد الحميد وعطا وحسين .

لقد قيل الكثير عن ممدوح أبو جبل من خلال تلك القضية ـــ الفريدة من نوعها .

وكان كل ما قيل عنه احتمالات وتفسيرات تحتمل الصدق والكذب .. الصواب والخطأ .. الوجود والعدم !

قيل إنه يمكن أن يكون قد أبلغ عن واقعة الاغتيال قبل حدوثها .. لكن الذين تلقوا بلاغه لم يتحمسوا له .. أو لم يكن من مصلحتهم الحماس له .

وقيل إنه أرشد عن تنظيم للجماعات الإسلامية داخل القوات المسلحة ، صفى على أثره أفراده دونه إعلان ولا ضجيج .

وقيل إنه كان حلقة الوصل بين خالد ومجموعته ومن يهمهم قتل السادات .. ولهذا فقد كوفىء بإخراجه من قفص الاتهام إلى مقعد الشاهد .

وقيل .. وقيل الكثير ..

وكان أغلب ما قيل مثل الزيت الذى يضاعف من اشتعال نيران الشك والقلق فى هذه القضية !

على أن الغريب الملفت للنظر هنا .. أن أبو جبل إن لم يكن من المفروض عقابه كمتهم ساعد فى قتل السادات ، فهو على الأقل كضابط فى القوات المسلحة كان من المفروض عقابه لأنه « علم ولم يبلغ » .. إن قانون الأحكام العسكرية يعاقب أفراد القوات المسلحة على أى جريمة علموا بها ولم يبلغوا عنها .. وقد علم أبو جبل بجريمة اغتيال السادات ولم يثبت أنه أبلغ عنها قبل وقوعها . والعقوبة هنا : الإعدام .. فلماذا أفلت أبو جبل من هذه العقوبة .. وخاصة أننا عرفنا فيما بعد ـــ أثناء المحاكمة ـــ أنه كان محجوزا بالفعل فى السجن الحربى .. وأنه كان ـــ لخطورة موقفه ـــ تحت حراسة مشددة ؟!

والغريب هنا أيضا .. أن أوراق القضية تتضمن مذكرة تحريات ، أخذت رقم « سرى جدا » معنونة « مباحث أمن الدولة » ومؤرخة ٢٠/١٠/ ١٩٨١ ، تتضمن معلومات عن أبو جبل ، لم تعرض على النيابة العسكرية إلا فى ١/١١/ ١٩٨١ ، أى بعد ١١ يوما من تحريرها .. وقد قام رئيس النيابة العسكرية بالتأشير عليها فى ظهر الصفحة الأولى بكلمة « نظر » وتوقيع يقرأ : مقدم ـــ رئيس النيابة العسكرية .

وتقول المذكرة :

ـــ إن المتهم محمد طارق ابراهيم (ملازم طبيب بالقوات المسلحة) اعترف أن المذكورين بعد من أعضاء التنظيم وهما :

١ – المقدم / ممدوح أبو جبل ويعمل بسلاح .....
٢ – مساعد / حمد ..... ويعمل بسلاح .....

إذن فطبقا للاوراق الرسمية فإن أبو جبل قد عرف لأجهزة الأمن .. وتم مخاطبة النيابة العسكرية بشأنه

فى موعد سابق عن الموعد الذى قيل إنه قدم فيه تقريره واعترافاته .. ولا نعرف لماذا تاخر عرض هذه المذكرة على النيابة العسكرية ـــ فى هذه القضية الهامة ـ ١١ يوما ؟! ولا نعرف سر عرض هذه المذكرة فى نفس اليوم الذى قدم فيه أبو جبل تقريره بنفسه ؟!

إن الامر كان يفرض عرض مذكرة مباحث أمن الدولة على النيابة العسكرية فى نفس اليوم ، أو فى اليوم التالى على الأكثر .. ثم تأمر النيابة المجموعة ٧٥ مخابرات عسكرية (التى تتولى مهمة إلقاء القبض وإحضار المتهمين فى القضية) بضبطه وإحضاره كمتهم ، دون أن يتأجل ذلك حتى ٣١ اكتوبر (نفس تاريخ تقريره) فيترك حتى يأتى بنفسه ، ويعامل كشاهد إثبات !

□ □

وتزداد الغيوم كثافة ..

فالذين قالوا إن أبو جبل يمكن أن يكون قد أخطر جهة ما مسئولة بالواقعة قبل حدوثها .. يدللون على ذلك بأنه عندما طلب منه محمد عبد السلام فرج (بناء على طلب خالد الاسلامبولى) ثلاث إبر ضرب نار (خاصة ببنادق آلية) لتركب مكان الإبر التى ستنزع من البنادق التى سيحملها الثلاثة الذين سيدخلون منطقة العرض ، وثلاث خزن لتلك البنادق وخزنة للرشاش « بور سعيد » وأنه وعد بإحضارها وتسليمها يوم ١٩٨١/٩/٢٩ إلا أنه لم يف بوعده فى ذلك الموعد ، ولم يتوجه لمقابلة مندوب محمد عبد السلام الذى سيتسلم منه هذه الأشياء أمام مسجد « رابعة العدوية » حسب الاتفاق .. وعندما توجه إليه صالح جاهين فى منزله ليسأله عن السبب ، استمهلهم لليوم التالى (وكان قبل العرض العسكرى بيومين) .. وفى اليوم التالى قام بتسليم ثلاث إبر ضرب نار ، لا تصلح إلا للرشاش الخفيف « مع علمى بأنها لا تصلح للبنادق الآلية »[٣] أى لايمكن تركيبها على البنادق الآلية .. ومع هذه الإبر قدم ٣ خزن للبنادق وأخرى للرشاش .. وقد ذكر خالد : أنه عندما تسلم الثلاث إبر ضرب النار فهم أنها لا يمكن أن تصلح .. لكنه أخذها .. وهو يضحك وفكر بسرعة فى البديل[٤] .

فهل سلم أبو جبل هذه الإبر وهو يعلم بعدم صلاحيتها على أساس أن خالد ـــ ضعيف الخبرة فى أعمال التسليح ـــ سيركبها وعندما يتوجه إلى المنصة تفشل المهمة لصعوبة إطلاق النيران من الأسلحة ... ثم تستخدم هذه العملية بعد فشلها كعملية دعائية للسادات تدعم موقفه وتبرر إجراءاته (التى عرفت بقرارات سبتمبر) والتى أثارت عليه غضب الكثيرين فى الداخل والخارج ؟!

ويضيف أنصار هذا الرأى : أن أبو جبل فى لقاء يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٨١ كان قد علم بتفاصيل الخطة .. وتعرف على أطرافها بمن فيهم الثلاثة الذين سيدخلون أرض العرض .. كان يعرف كل شىء بالتفاصيل .. ويعرف كل شخص بدقة .. بل وكان يعرف ما فيه الكفاية من أمور جماعة محمد عبد السلام فرج ، الذى اعترف أبو جبل أنه كان يعرض عليه دائما بعض الأمور التى تهم الجماعة بقصد

---

(٣) نص عبارة أبو جبل فى تقريره سابق الإشارة إليه .

(٤) تحقيقات النيابة العسكرية .

الاستشارة ومنها شراء السلاح .. ومنها عملية الاغتيال بالطبع(٥) .. باختصار كان ما يعرفه أبو جبل عن الجماعة وعن عملياتها أمرا لا يمكن أن يجعل منه شخصا عاديا !!

وتزداد الغيوم كثافة أكثر .. وأكثر ..

ويصل التطرف بالبعض إلى حد اعتبار أبو جبل قد أبلغ بما يعرفه قبل الحادث .. لكن الذين تلقوا بلاغه سمحوا بأن تمر العملية دون تدخل منهم فى الوقت المناسب .. ذلك أن من غير المعقول أن يسمح لخالد ورفاقه بالاقتراب من المنصة ثم يفشلون فى إطلاق النار .. فهذا التصور لا يفترض — مثلا — أن يكون خالد أو أحد رفاقه قد اكتشف مسألة إبر ضرب النار وعالجها (وهو ما حدث فعلا) فتقع « الطوبة فى المعطوبة » .. كما أن طبيعة أنور السادات والقريبين منه الذين يمكن أن يدبروا هذا العمل من باب الدعاية و « البروبجندا » لا يمكن تورطهم فى هذا العمل ، لأنه — حتى ولو نفذ بنجاح — فإنه يعطى انطباعاً عكسيا .. ويؤكد أن بعضا من رجال القوات المسلحة قد خرج عليه أيضا .. ولا بد أن يعطى هذا الانطباع انطباعا آخر لدى المعتقلين (فى أحداث سبتمبر) بسلامة موقفهم .. ولا بد أن يكون الانطباع الأخير جزءا من أحاسيس الشعب أيضا .. ولا بد أن يشجع هذا الموقف آخرين على إتيان أعمال مشابهة .. ولكن حقيقية وخطرة .

إن « العيار الذى لا يصيب يدوى » ، ومن غير المتخيل تدبير الأمر على أنه تمثيلية .. مهما كانت مكاسبها .. والأقرب للواقع أن يكون السكوت على بلاغ أبو جبل للتخلص من السادات !

إن هناك أدلة لا بأس بها تدعم الاحتمال الأخير :

١ — تراجع القناصة بعيدا عن المنصة على خلاف ما كان يحدث — من قبل — فى كل العروض العسكرية السابقة ، حيث كان القناصة يتمركزون فى كل المناطق العالية القريبة من المنصة ، ويوجهون فوهات بنادقهم على دائرة مركزها السادات .. والأوامر عندهم كانت الإسراع بإطلاق النار على كل من يشكل خطرا عليه .. وكان بين أفراد القناصة خط اتصال لاسلكى ، حديث جدا .

٢ — عدم تفتيش عربة خالد على النحو المتبع ولا يمكن أن تكون هذه المسألة محض صدفة ، خاصة بسبب ظروف خالد ووضعه الحرج المحاط بالشك والريبة .

٣ — تعطل الدراجة البخارية أثناء العرض وقبل مرور عربة خالد حتى يضطر السائق للبطء فى سيره ، فيعطى الفرصة لخالد لكى يقفز بسهولة من العربة .

٤ — إن كثيرين حاولوا القضاء على خالد وزملائه رغم اصاباتهم البالغة وذلك — على ما يبدو — لإخفاء معالم وأطراف وتفاصيل الجريمة .. وقد كانت الحراسة المشددة التى وضعت على مستشفى المعادى بعد نقل خالد ورفاقه إليه كانت — على ما يبدو أيضا — بهدف منع إتمام عملية التخلص منهم أثناء وجودهم فى غرفة العناية الفائقة (الانعاش) .. وبالمناسبة .. يميل أنصار هذا التصور إلى تصديق شائعات كانت قد انطلقت فى ذات الفترة وتقول إن ثمة محاولات لتهريب وقتل الثلاثة فى المستشفى

---

(٥) قال أبو جبل فى تقريره إن محمد عبد السلام سمع منه أن احتمالات نجاح الخطة ضعيفة « لأن إجراءات الأمن شديدة » .

(خالد وعبد الحميد وعطا) .. وتساءل أصحاب هذا الرأى ـــ وقتها ـــ لماذا ينقل المتهمون من السجن الحربى ـــ الذى نقلوا إليه بعد علاجهم ـــ إلى المحكمة ـــ التى لا تبعد عنه بأكثر من ثلاثة أميال ـــ بكل هذه الحراسة التى تضطرهم إلى إغلاق الطرق ووضع الحراسات عليها بشكل مكثف ابتداء من الفجر (موعد نقل المتهمين) وحتى انصرافهم من قاعة المحكمة مع تحليق الطائرات فوق العربات التى تقلهم والتى جلس المتهمون داخلها مربوطين إليها بالسلاسل ومعصوبى العيون .. لماذا كل هذا إذا لم يكن هناك من يسعى للتخلص منهم وضمان سكوتهم ؟!

□□

على أن كل هذه التصورات لا تمنع وجود تصور آخر ، يرى أصحابه أن ممدوح أبو جبل يمكن أن يكون صادقا فى روايته .. وأنه متورط فعلا ، لكن ليس إلى الحد الذى يسمح باعتباره شريكا .. وخاصة أنه تعمد تسليم المتهمين إبر ضرب نار غير صالحة .

لكن .. هذا لا يبرر ـــ كما قلنا ـــ تحويله من متهم إلى شاهد .. ولا يبرر عدم عقابه .

ولو كان أبو جبل قد أفلت من محاكمة اغتيال السادات ، فلماذا يفلت من محاكمة تنظيم الجهاد الذى قالت مذكرة تحريات مباحث أمن الدولة إنه عضو فيه .. إن هذه المذكرة التى أشرنا إليها إشارة عابرة منذ قليل ، تفيد أن الملازم أول محمد طارق ابراهيم اعترف بأنه « على علاقة تنظيمية بمقدم بالقوات المسلحة يدعى ممدوح أبو جبل » .. وفى نفس المذكرة ينسب لأحد قادة تنظيم الجهاد وهو أنور عكاشة : أن هناك نقيبا يدعى « أمير » بالأسلحة والذخيرة (نفس سلاح أبو جبل) فى « القنطرة » شرق ، يتولى مد أعضاء التنظيم بالأسلحة والذخائر .. وينسب لطارق الزمر : أن الملازم أول « أحمد ..... » ويعمل بالوحدة .... بجهة « القطامية » على علاقة بالتنظيم ... وينسب له : أن من يدعى نبيل أحمد فرج سليمان وهو من أعضاء التنظيم أوضح له أن أحد أعضاء التنظيم ضابط بقوات الحرس الجمهورى وينسب له أيضا : أن محمد عبد السلام فرج ذكر له : أن التنظيم يضم عناصر عسكرية من سلاح الحرس الجمهورى والمدرعات والقوات الجوية والأسلحة والذخائر .

ونسب لنبيل المغربى ـــ فى اعترافاته ـــ أنه على علاقة تنظيمية بالعقيد عبد العزيز ... والعقيد مهندس عباس ... وملازم أول أحمد عبد الستار ، وأحمد جعفر ، وأبو زغلول ... ومحمود عبد البارى والمطراوى .... ونصار .... وكل هؤلاء بالقوات الجوية .. وملازم أول المدنى .... والشرقاوى .... بالمخابرات .

وترددت أسماء ضباط آخرين على لسان المتهمين أو فى كشوف يقال إنها ضبطت معهم ، وتتضمن اسم لواء كان قد سبق الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة سنة ١٩٦٩ بسبب إهماله فى إحدى عمليات حرب الاستنزاف ، ويقال إنه أفرج عنه بعد حرب اكتوبر .. وتتضمن أسماء أخرى لضباط تتراوح رتبهم بين رتبة مقدم وعقيد إلى رتبة ملازم بخلاف ضباط الصف والجنود .

وكل هذه الأسماء جرى تسريحها من القوات المسلحة وتحويل بعضها إلى وظائف مدنية ، بخلاف من

جرى تقديمهم إلى محاكمات عسكرية .. حدث ذلك دون تحديد حقيقة ارتباطهم بالتنظيم .. وكان ممدوح أبو جبل ممن جرى تسريحهم ، رغم أنه ـــ على حد قوله ـــ كان أقدم من انضم إلى محمد عبد السلام فرج فى عام ١٩٧٧ .. وكان مثل العنكبوت الذى يعرف سر كل الخيوط .. لذلك كان من الغريب والمذهل الاكتفاء بتسريحه .. وكأن هناك صفقة ما ، تمت بينه وبين جهة ما ، تحول على أساسها ـــ وبفضل الخدمات والمعلومات التى قدمها ـــ إلى شاهد ملك .. أو على الأقل كوفىء على ما قدمه !

□□

إن أبو جبل كان – ولا يزال – لغزا محيرا .. وقد سعينا إلى حل هذا اللغز أثناء المحاكمة ، فيما بعد ! !

قبل أن يدخل أبو جبل قاعة المحكمة تسربت معلومات تفيد أنه محجوز بأحد المواقع العسكرية .. وقيل إنه كان فى السجن الحربى .. وقيل إنه تعرض للتعذيب .

وعندما وقف أمامنا فى قاعة المحكمة ، بدت عليه مظاهر القلق .. والخوف .. والتوتر .. وبدا كما لو كان يعانى من صراع نفسى رهيب .. يمزقه ويكاد يحطمه .. كانت كلماته تخرج هادئة لكنها مهتزة .. وحاول أن يكون متماسكا واثقا من نفسه قدر ما يملك .. تميزت إجاباته بالقصر والسرعة .. لكنها كانت أيضا إجابات مرتعشة . وفى كل هذه الأحوال لم تخرج الإجابات عما سبق أن قاله فى التحقيقات !! .

إن تلك الإجابات جاءت على أسئلة النيابة .. أما الدفاع فقد اعترض على سؤاله كشاهد .. وكانت حجة الدفاع أن أبو جبل كان فردا فى التنظيم .. عرضت أمامه خطة الاغتيال .. وساهم فى إحضار الذخيرة .. ولا يمكن بعد ذلك أن نفاجأ بأن النيابة تكتفى بهذا القدر من التحقيق معه ، ولا توجه إليه أى اتهام ، ولم تدرج اسمه فى قائمة المتهمين ... « وإذا كان هناك قول بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبله ، فإن ذلك يفترض وجود متهم دافع عن نفسه بشأن تهمة معينة ، وانتهى الرأى إلى قرار يفيد بألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبله » .

وردت النيابة : « إن هذا الشاهد ، شاهد نيابة .. حلف اليمين قبل سؤاله » ..و .. « لا بد من معاملته على هذا النحو » .. وكان هذا الموقف من النيابة لويا للحقيقة .. ولنصوص القانون .

ولم يسكت الدفاع .. طلب من المحكمة استعمال حقها المنصوص عليه فى قانون الإجراءات ضد هذا الشاهد .. وذلك بأن تضمه إلى قرار الاتهام .. وكانت محاولة .. ربما لو نجحت لأسفرت عن كشف حقائق جديدة تفضح طبيعة دور وموقف هذا الشاهد ـــ اللغز .

لكن .. المحكمة لم تستعمل هذا الحق .. بل لم تسأل من جانبها الشاهد .. وتركته للنيابة ـــ وحدها ـــ تسأله .. وكان أول سؤال وجهته النيابة :

س : اذكر معلوماتك بشأن هذه القضية التى أبلغتنا بها وسألناك فيها ؟!

سؤال تقليدى .. تقريرى .. موجه لإجابة محددة .. معروفة مقدما .

فعن واقعة الاغتيال قال :

جـ : إنه اجتمع فى شقة عبد الحميد يوم ٢٩/ ٨١/٩ .. كان موجود الأربعة .. خالد شرح الخطة بالتفصيل .. أكد أنهم سينزلوا يضربوا فى المقصورة بالتركيز على أنور السادات .. هم قالوا إن فيه ثورة شعبية على أساس تبقى ثورة إسلامية .. محمد عبد السلام هو اللى كان بيقول كده[٦]

كان ما قاله أبو جبل أمام المحكمة عن موضوع الضرب فى المقصورة مع التركيز على انور السادات يختلف عما سبق أن قاله فى أقواله أمام النيابة .. فأمام النيابة قال : إن المهمة كانت ضرب كل من فى المنصة .. والآن يقول : ضرب المنصة مع التركيز على السادات .. وما قاله عن الثورة الإسلامية أمام المحكمة لم يقله أمام النيابة من قبل .. وأغلب الظن أن ماقاله أمام المحكمة فى هذا الصدد قصد به أن يكون متفقا مع سياق قرار الاتهام .. ومتماشيا مع تصور الأمن للعملية .

وقال أبو جبل أيضا :

جـ : « ونظرا لأنى لا أؤيد عملية الاغتيال وبدأت أخاف منهم على نفسى وعلى أسرتى ، رحت أفكر فى خطة مضادة لإحباط خطتهم .. وقلت لهم طلباتكم إيه منى ، قالوا عايزين إبر ضرب نار وخزن ، وقلت لهم موافق على أساس إنى أجيب إبر البندقية الآلية من الكهنة (الخلفات) غير موافقة للبندقية الآلية .. وقلت فى نفسى أتأخر بالإبر لغاية آخر لحظة فأحبط العملية » .

س : هل يمكنك الاستزادة فى إيضاح تشكيل الجماعة ؟

جـ : **نعم !**

وشرح ماسبق أن قاله .

س : هل كنت تلتقى مع جماعة محمد عبد السلام ؟

جـ : **إلتقيت بها حوالى ثلاث مرات فى منزلى !**

س : هل تعرف الجماعات الإسلامية الموجودة على مستوى الجمهورية ؟

جـ : **بوجه عام .**

س : على أى أساس كان يتعامل معك أفراد التنظيم ؟

جـ : **أنا بيتى كان مفتوح لأى واحد مسلم !**

س : لماذا تصورت أن خالد الاسلامبولى لن ينتبه إلى إبر ضرب النار التى لا تصلح والتى قدمتها له ؟

جـ : **لأن هذه النقطة لا يفهمها إلا خبير أسلحة .**

س : لكن خالد ضابط !

جـ : **لكنه ليس خبير أسلحة !**

وبعد أن انتهت النيابة .. جاء الدور على الدفاع :

س : لماذا اعطيت عطا طايل ٥٠ جنيها ؟

---

(٦) جلسة المحكمة يوم ٨ فبراير ١٩٨٢

جـ : مسايرة له .

س : هل تقابلت مع منصور (الاسم الحركى لعبود الزمر) ؟

جـ : لا .

س : كيف علمت أنه عبود الزمر ؟

جـ : من وسائل الاعلام .

س : لماذا لم تقم بالإبلاغ إلا فى يوم ١٩٨١/١٠/٣١ ؟

جـ : خطأ .

س : وأنت ضابط عظيم بالقوات المسلحة . ألم تخش من فتح منزلك لكل الجماعات الإسلامية ، وحتى بعد أن هدد رئيس الجمهورية الراحل هذه الجماعات وقال إن حركاتهم مرصودة .

جـ : ..... !

س : ألم تخش إذا لم تقم بالإبلاغ عن واقعة الاتفاق على الاغتيال أن يتم ضبط التنظيم وتصبح شريكا ؟

جـ : ..... !

س : ما مدى هيمنة محمد عبد السلام فرج عليك حتى يستدعيك فتذهب إليه ؟

جـ : ..... !

وبسبب هذا الصمت .. وبسبب إنفعالات الذهول التى بدت عليه ، سأله الدفاع :

س : أين أنت الآن ؟

جـ : فى المحكمة . أمام المحكمة العسكرية العليا !

س : أين كنت يوم ١٩٨١/١٠/٦ ؟

جـ : بالوحدة .

س : من يشهد على ذلك ؟

جـ : قائد الوحدة .

س : لماذا لم تذكر اسم من أحضر القنابل ؟

جـ : لأنى لا أعرفه .

س : ألم تره صبيحة يوم ١٩٨١/١٠/٢٠ فى سجن القلعة معلقا .. ألم تره معلقا من يديه .. ألا تعلم أن اسمه أنور عبد العظيم عكاشة ؟!

وجه هذا السؤال عبد الحميد نايل المحامى ، بعد أن قرر أنور عكاشة أن ممدوح أبو جبل شاهده معلقا بسجن القلعة .

جـ : أنا مارحتش سجن القلعة إطلاقا فى حياتى !

س : أين كنت يوم ١٩٨١/١٠/٢٠ ؟

جـ : بوحدتى .

س : هل أنت بوحدتك الآن ، أم أنك ملحق على وحدة أخرى ، أم متحفظ عليك ؟

جـ : ..... !

ورفض الإجابة على السؤال .

ولما وجدت المحكمة أن هناك إصرارا من هيئة الدفاع على أن يجيب الشاهد ، أمرته بالإجابة فقال :

جـ : حاليا متحفظ عليّ فى جهاز المخابرات بالقوات المسلحة !

ويرتفع صوت النيابة بالاحتجاج .. ويقول ممثلها :

ـــ إن الدفاع يحاول أن يثبت أمورا خارج نطاق هذه الدعوى .. والحقيقة أن الشاهد متحفظ عليه لحمايته !

ويشعر ممدوح أبو جبل بالشجاعة بعد غضب النيابة ، فيقول :

ـــ إننى متحفظ علىّ لدواعى الأمن .. ولست مسجونا .. وأنا معزز مكرم .. وأقصد بدواعى الأمن .. الأمن الخاص بشخصى .

ويقول الدفاع :

ـــ إن الشاهد لم يسلم بوضعه تحت التحفظ إلا بعد أن أشارت النيابة إلى ذلك . والدفاع يتمسك بهذه النقطة لتبيان مدى صدق الشاهد من عدمه .

ويواصل الدفاع سؤال الشاهد :

س : أين يتم التحفظ عليك الآن ؟

وترفض المحكمة توجيه السؤال إلى الشاهد .. بعد أن اعترضت النيابة لدواعى الأمن .. وهنا طلب الدفاع تقديم مستند رسمى يوضح المكان الذى كان يتواجد به الشاهد حتى يوم ١٩٨١/١٠/٣١ وكذلك سماع شهادة قائد وحدته .

س : متى تم التحفظ عليك ؟

جـ : لا أذكر .

س : هل تؤدى عملا الآن بالقوات المسلحة أم يكتفى بوضعك تحت التحفظ ؟

جـ : هذا الموضوع لا يهم الدفاع .

س : ورد بأقوالك أنه كانت هناك خطة من التنظيم للاستيلاء على الإذاعة ؟

جـ : لا .

س : هل كان لمحمد عبد السلام تنظيم داخل القوات المسلحة ؟

جـ : لا .

س : هل أخبرك أحد فى التنظيم بنيته فى اغتيال أحد غير الرئيس السادات ؟

جـ : هم قالوا إنهم حيضربوا الريس والناس اللى معاه .

س : هل كان القصد الرئيس فقط ؟

جـ : هوه وغيره المتوقع وجودهم بالمقصورة .

س : هل وضع فى الخطة أنهم سيغتالون أحدا آخر ؟

جـ : مجرد احتمال .

س : ما معيار هذا الاحتمال ؟

جـ : ممكن يقتل حسنى مبارك وأبو غزالة !

س : هل ناقش ذلك أحد أعضاء التنظيم ؟

جـ : لا .

س : ما خطة أعضاء التنظيم فى احتمال قتل أحد غير السيد الرئيس أنور السادات ؟

جـ : مكانوش مركزين على شخص غير السادات .

س : هل ذكر أحد من التنظيم الأسباب التى استندوا إليها لتبرير مقتل الرئيس السادات ؟

جـ : فى عقيدتى مكانش فيه داعى وأنا ماكنتش موافق .. وكان كل همى إفساد خطتهم ولم أناقش معهم هذا الأمر .

س : كيف يمكنك تبيان الصالح وغير الصالح من إبر ضرب النار ؟

جـ : أنا خبير أسلحة .

س : هل تأكدت أنها غير صالحة ؟

جـ : ده شغلى !

س : كيف تبرر أن نتيجة التقرير الفنى عن إبر ضرب النار قد جاء بها أن اثنتين منها صالحتان ؟

جـ : أنا متأكد أنها غير صالحة .

س : كيف كنت ستقوم بإحباط الخطة بالنسبة للقنابل ؟[٧]

جـ : هم قالوا إن أهم حاجة فى العملية إبر ضرب النار لأن القنابل إذا كانت مش موجودة تبقى ماليهاش قيمة ، ومفتاح العملية إبر ضرب النار .

س : قررت فى التحقيق أنك لم تكن محل ثقة مطلقة من المتهمين .. فهل كان يمكن مع ذلك أن يعرضوا عليك خططهم بهذا التفصيل ؟

جـ : أنا حسيت بكده ..بدليل إنهم جابوا تفاصيل كثيرة واحتاجونى وكانت مغامرة منهم وماكانوش مقدرين مدى تعاونى معهم .. ويسألوا فى هذا .

س : قررت فى أقوالك أمام النيابة أنه لا توجد صلة بين تنظيم محمد عبد السلام والجماعات الأخرى ؟

جـ : معلوماتى كده !

س : ما ظروف التقرير المقدم منك يوم ١٩٨١/١٠/٣١ ؟

جـ : أنا مش فاكر تواريخ وإمتى مش فاكر ، وليه ، لأن أبسط حاجة أكفر بها إبلاغى عن الناس دى وأقدم كتابهم إلى المتفقهين علشان يظهروا الحقيقة ويقدموها للأجيال اللى شربوا هذا السم .

---

(٧) جاءت القنابل عن طريق آخر غير ممدوح أبو جبل .

س : كيف علمت أن « الفريضة الغائبة » من تآليف المرحوم صالح سرية ؟

جـ : أعتقد ذلك لأن محمد عبد السلام فرج قال لى مش أنا اللى ألفته .

س : هل أبلغت السلطات عن المعلومات اللى عندك بخصوص ضابط البحرية (الضابط الذى قيل إنه مستعد لتهريب المتهمين للخارج)؟!

جـ : طالما إنها معلومة غير مؤكدة ، لا يمكن أن أبلغ عنها ، وإلا أتهم بالبلاغ الكاذب !

س : وهل من واجبك تحرى صدق المعلومات ؟

جـ : أنا رجل مسئول .

س : إذا كنت رجلا مسئولا كما تقدر الآن ، فلماذا لم تبلغ عن خطة الاغتيال مهما كانت الخطة من وجهة نظرك تافهة أو مستحيلة .

واعترضت النيابة على السؤال .. لكن المحكمة قبلت توجيهه إلى الشاهد .

جـ : دول شوية عصبجية .. وأنا وضعت خطة مضادة .

س : أين تقيم الآن ؟

وترفض النيابة السؤال .. وبعد جدل قانونى خاص .. أعاد الدفاع السؤال بصورة أخرى : « أين يتم التحفظ عليك الآن ؟ » وتعترض النيابة من جديد .. وكانت حجتها هذه المرة : دواعى الأمن .. وقدرت المحكمة تلك الحجة .. وسجلت فى محضر الجلسة على لسان أبو جبل : أنه طلب من النيابة حمايته « من هذه الجماعة حتى تمام شهادته فى الدعوى » .. ويقف أحد المحامين[٨] ليقول نيابة عن هيئة الدفاع : « إنه لم يثبت فى تحقيقات النيابة أن الشاهد قد طلب حمايته من المتهمين أو من الجماعة وأنه ليس هناك قرار صادر من النيابة مرفق بأوراق الدعوى يفيد الأمر بالتحفظ على هذا الشاهد لحمايته فى مكان لا نعلمه » .

وطالب محام آخر[٩] بتقديم مستند رسمى يوضح المكان الذى كان يتواجد فيه الشاهد حتى ٣١ اكتوبر ١٩٨١ .

وطالب محام ثالث بسماع شهادة قائد الوحدة العسكرية التى يتبعها الشاهد !!

ثم .. يسأله محام رابع[١٠] من جديد :

س : متى تم التحفظ عليك ؟

فيرد أبو جبل بهدوء :

جـ : لا أذكر !

س : هل تؤدى عملا الآن بالقوات المسلحة أم يكتفى بوضعك تحت التحفظ ؟

ويضيق الخناق على أبو جبل شيئا فشيئا ..

---

(٨) عماد السبكى ــ المحامى .

(٩) يسرى محرم ــ المحامى .

(١٠) حافظ الخشاب ــ المحامى .

س : إذا لم تكن متفقا مع محمد عبد السلام ، فبماذا تعلل اطمئنانه إليك وإفضاءه بالفكر إليك ؟!

جـ : معرفش !

س : هل زرت أحدا من أعضاء التنظيم بمنزله كما زارك بمنزلك ؟

جـ : لا !

وكانت هذه الإجابة غريبة .. تناقض ما سبق أن قرره من أنه زار محمد عبد السلام فرج يومى ٢٨ ، ٢٩ سبتمبر واليوم الأخير هو اليوم الذى قال إنه سمع خطة الاغتيال فيه .

س : وأنت فى تحفظك .. هل يصلك مرتبك ؟

جـ : نعم .

س : وهل يصل لكل المحبوسين معك مرتباتهم ؟

وقبل أن ينطق الشاهد تدخلت النيابة بعصبية شديدة .. وترفض المحكمة السؤال .

ويسأل الدفاع من جديد :

س : هل أسرتك تزورك حاليا ؟

جـ : نعم .. لا ... لا .. !

س : ما عملك الحقيقى فى القوات المسلحة ؟ ومتى اتصلت ـــ بالفعل ـــ بالأمن الحربى ؟

وتحتج النيابة .. وترفض المحكمة السؤال ..

فى تلك اللحظة ، كان ممدوح أبو جبل قد وصل إلى ما يشبه الانهيار ... الدموع تهتز فى عينيه .. لكنه كان يحاول أن يبدو متماسكا ، ويشعر الدفاع أن أقل هجوم عليه سيفقده صوابه .. على أنه قبل أن يشن الدفاع هذا الهجوم ، تدخل خالد الاسلامبولى يطلب من الدفاع أن يتوقف .. وقال خالد : إنه (أى أبو جبل) أخ فى الجهاد ونحن أعلم بظروفه .

وبدون مقدمات .. تقف النيابة فجأة .. ويلقى ممثلها بقنبلة .. يسأل الرجل ، الشاهد :

س : هل تشكو أية شكوى وأنت صاحب الحرية فيما يتعلق بحالتك الآن ؟

جـ : الحمد لله .... لا ينقصنى شىء ... ويصلنى مرتبى ... وأرى أهلى !

ولم يوضح ممثل النيابة ما يقصده « بحالتك الآن » .. ويبدو أن أبو جبل والنيابة يعرفان .. وربما المتهمون أيضا .. لكن .. من المؤكد أن الدفاع لم يكن يعرف .

ويخرج أبو جبل من قاعة المحكمة وسط مجموعة من الحراس ـــ بعضهم يرتدى الزى المدنى ـــ ليعود إلى حيث كان .. دون أن نعرف من أين جاء .. ولا إلى أين عاد .. ولا لماذا ظهر .. ولا لماذا اختفى .

إن أبو جبل مفتاح من مفاتيح حل ألغاز قضية اغتيال السادات .. لكن .. ليس من السهل إقناعه بذلك .. لأنه بالقطع يعرف قيمة الحياة .